

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

الفلسفة والسياسة: جدلية الإتصال والإنفصال

philosophy and politics dialectical: connection and separation

عمري شهرزاد، amriChahrazad1

1 جامعة زيان عاشور الجلفة، Ziane Achour University of Djelfa

المؤلف المرسل: عمري شهرزاد، AMRI Chahrazad الإيميل: amriChahrazad17@gmail.com

تاريخ القبول : 2021-02-09

تاريخ الاستلام: 2020-11-19

ملخص:

لطالما اهتم الفلاسفة بعالم السياسة وحاولوا الإجابة عن العديد من الإشكاليات السياسية مثل كيفية نشوء المجتمع السياسي، أساس السلطة السياسية وبحثوا عن النظام السياسي الأمثل، هذه القضايا كانت محل اهتمام كل الفلاسفة السياسيين منذ العصور القديمة أي الفكر اليوناني مروراً بالفكر الإسلامي ومن ثم الفكر الحديث والمعاصر، وطالما أن الفكر السياسي هو نتاج لبيئة الفيلسوف فكل مرحلة من مراحل تطور الفكر السياسي يمثل المرآة العاكسة للظروف السياسية والاجتماعية التي عايشها الفيلسوف، وانطلاقاً من هذا فالفلسفة ليست بعيدة عن القضايا السياسية التي يتخبط فيها المجتمع، فقد سعت منذ القدم إلى محاولة تأسيس فكر يساهم في التغيير والتجديد ونشر قيم الحرية والتقدم ونبذ الظلم والتعسف.

كلمات مفتاحية: الفلسفة – السياسة – الدولة – السلطة – الديمقراطية – الحرية.

Abstract :

Philosophers have always cared about the political world and tried to answer many political problems, such as how political society emerged, the basis of political power and the search for the optimal political system. These issues have been the focus of all political philosophers since ancient times: Greek thought through Islamic thought and modern and contemporary thought, As long as political thought is a product of the philosopher's environment, every stage of the development of political thought represents the reflection of the political and social conditions experienced by the philosopher. From this philosophy is not far from the political issues in which the Society, it has sought since antiquity to try to establish a thought contributes to the change and renewal and dissemination of the values of freedom, progress, and the rejection of injustice and arbitrariness.

Keywords: Philosophy - Politics - State - Power - Democracy - Freedom.

عمليات السيطرة والتحكم، وما هو جدير بالذكر أنّ الفلسفة اهتمت بالسياسة منذ القدم، حيث ظهرت أول النظريات السياسية على يد كل من أرسطو وأفلاطون في العصر اليوناني فقد نشأت الفلسفة السياسية ودونت لأول مرة من خلال الحياة السياسية التي وجدت عند اليونان، ومن ثم تطورت الأفكار والنظريات السياسية في مجال الفكر السياسي في العصر الحديث والمعاصر، وانطلاقاً من هذا ارتأينا تقديم بعض النماذج التوضيحية المتمثلة في فلسفة أرسطو وأفلاطون وغيرهم من

مقدمة:

لطالما كانت مهمة الفلسفة الأولى تحقيق نقد لكل الممارسات الخطابية حيث يظهر النشاط الفلسفي في ميادين مختلفة. منها السياسة فقد حاولت الفلسفة ان تطيح بكل ما هيمن من صور وقناعات قدمت على انها حقائق كلية، وعالجت مواضيع شديدة الحساسية مثل اهمية ممارسة السلطة والنظام الامثل الذي يجب أن يتم تبنيه فبالنسبة للفلاسفة يتمثل دور السلطة في تقديم حلول للمشكلات الموجودة في المجتمع بدل القيام بتفعيل

القلق الوجودي ومن الدهشة التي ترافق الإنسان أمام الصعاب وتدفع به إلى العمل من أجل التوصل إلى إيجاد الجواب المنقوع عن أسئلته وأول ما قام به الإنسان هو إخضاع الطبيعة لمشيئته وتنظيم نفسه بنويًا من أجل تحقيق هدفه، ولأن الهدف كبير وأصبح يتطلب جهودًا مضنيّة فقد فرض على الإنسان أن يتبع طرائق عيش وأساليب كفيلة بأن تؤهله لتلك الغاية وأهم طرائق العيش هي العمل مع الجماعة لتأمين الضروري وبالتالي الكفالي وهذا لا يتم إلا إذا اتبع المجتمع نظامًا سياسيًا همّه خدمة الشعب وتأمين حاجياته⁽⁶⁾. وانطلاقًا من هذا قد ساهمت الفلسفة على مر العصور بإحداث التغيير في شتى المجالات الاجتماعية منها وخاصة السياسية والتفاعلات بين القوى السياسية وتغيير الأهداف بما يعنيه كل ذلك من تأثير على مراكز القوة "بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو بين عدة دول"⁽⁷⁾.

العلاقة الجدلية بين الفلسفة والسياسة:

إن الفكر السياسي كما هو على مرور التاريخ ليس مفهومًا فكريًا معزولًا عن الحياة اليومية، فالتحليل النقدي الجذري لمضمون المقولات والمفاهيم المتداولة بين الفلاسفة ومواقفهم النظرية يبرهن على أنّ الفلسفة هي محصلة لتراكمات معرفية وعصارة تجارب إنسانية على مدى التاريخ وتختزن أصنافًا متعدّدة للوعي الجماعي واللاشعور التاريخي، فللفكر السياسي تاريخًا خاصًا يدخل في نطاق التاريخ العام وهذا التاريخ الخاص هو أحد فروع التاريخ العميقة والأكثر أهميّة من التحركات السطحية الظاهرة للعيان، "إنّه تاريخ غني بمضمونه الفكري وذاخر بنتائج مباشرة وغير مباشرة على السلوك الإنساني"⁽⁸⁾.

لقد اهتمت الفلسفة منذ نشأتها بعالم السياسة، فسؤال الدولة نشأ وارتبط ارتباطًا وطيدًا بحركة تقويضية لشكل النظام السياسي وعلاقة الحاكم بالمحكومين، كما أنّ الأشكال السياسية اتخذت مأخذًا أخلاقيًا واقتربت بقيم العدل والحرية وأصبح الصراع بين حرية الأفراد والدولة، من أهم القضايا التي وجب معالجتها في الفكر الفلسفي والسياسي معا وصار من الضروري أن تكون الفلسفة حاضرة وبقوة في ساحة النقاش السياسي، كما لا يمكن أن نتصور الفيلسوف متفرجًا في هذه

الفلسفة، هذه النماذج التي تعتبر عينة حقيقية تثبت مدى اهتمام الفلاسفة بغيرها من العلوم خاصة السياسة التي تمس كل طبقات وشرائح المجتمع.

إنّ وظيفة الفلسفة الأولى هي الوصول إلى تنسيق عام للقيم الإنسانية، وهذا التنسيق يتضمن بالضرورة ما اكتسبته البشرية من علوم ومعارف، وما تيسر لها استخدامها من وسائل المعرفة، ومن هنا برزت أهميّة الفلسفة وقيمة الفيلسوف باعتباره المرشد الذكي والموجه الأمين لمسيرة الفكر والتقدم، فالفلسفة لا تنشأ من فراغ، بل إنّ ظهورها يتحدّد بفترة زمنية وظروف خاصة بالمجتمع، وهو "ما يطلق عليه إسم روح العصر"⁽¹⁾، فالفلسفة كونها الخلاصة الروحية لعصرنا، هي منظومة معارف خاصّة عن مكانة الإنسان في العالم، وعن موقفه من العالم المحيط، فهي تبحث عن الواقع بأسره، علما بأنّ مركز هذا الواقع يشغله الإنسان "بظموحاته وأماله وتساؤلاته، وبكل تناقضاته الداخلية واكتشافاته وأوهامه"⁽²⁾، ومن ثمّ فإنّ المهمة التي يأخذها الفيلسوف على عاتقه ليست مهمة هيئّة أو هدفًا متواضعًا فالفيلسوف هو الذي يتخذ من المعرفة كلها ميدانًا له، ومن التجربة بأسرها مادة خايمًا لبحثه فكل شيء في الكون داخل في نطاق التجربة البشرية يدخل أيضًا في نطاق الفلسفة، وكل ما يمر بنا أو يؤثر فينا أو يترك أي أثر في وعينا يهم الفيلسوف.

فمن المؤكد أنّ الرغبة في معرفة أشمل وفهم أوسع هي بالفعل الدافع الأساسي لوجود كل فيلسوف أصيل⁽³⁾، وهذه المهمة الحقيقية أشار إليها الفيلسوف "نيتشه" عندما صرّح بأنّه "لا ينبغي أن يكتفي الفلاسفة بقول المفاهيم التي تمنح لهم مقتصرين على صقلها وإعادة بريقتها وإنّما عليهم الشروع بصيغها وإبداعها وطرحها وإقناع الناس باللجوء إليها، فحتى الآن نحن جميعًا كل منّا يولي الثقة لمفاهيمه كما لو تعلق الأمر بمهر خارق جاء من عالم خارق بدوره"⁽⁴⁾، ولقد أراد الفيلسوف الفرنسي "ميشيل فوكو" بدوره أن يؤسس لفلسفة هادفة تمنحنا قيمًا تمكّننا من الإطاحة بكل ما هيمن من صور وقناعات قدمت على أنّها حقائق نهائيّة وذلك من أجل إعادة تعديل كل المناهج السابقة وصوغ التفكير بأساليب مغايرة وبأشكال مختلفة⁽⁵⁾، لقد أسست الفلسفة إذن لتطوّر المجتمعات سياسيًا واجتماعيًا وأخلاقيا وعلميا وعلانيًا، وهي التي اعتمدت السؤال الناتج عن

الخاص المتعلقة بالحقيقة وسياسته العامة حول الحقيقة، "أي أنماط الخطاب التي يستقبلها هذا المجتمع ويدفعها إلى تأدية وظيفتها كخطابات صحيحة"⁽¹³⁾.

ومنه فلا يصح لنا الحديث عن تاريخ الفلسفة إذا نحن تجاهلنا وألغينا تاريخ الأفكار السياسية التي ساهمت بدورها بشكل فعال في إنارة السؤال الفلسفي الذي كان له بدوره أثر فعال في مؤسسة الفكرة السياسية وشحنها نظريا بهواجس الذات العارفة، وأشكال قلقها الديني والعلمي والسياسي⁽¹⁴⁾، ومنه يصح القول أنّ السياسة ليست مصطلحا فلسفيا بل مجال للنشاط الفلسفي⁽¹⁵⁾، أو قل أنّ مجال السياسة قد وقر أفضل شروط الإمكان لإنبحاس القول الفلسفي حتى يمكن الزعم، فقد ظهرت الفلسفة السياسية كمحاولة دائمة من قبل الفلاسفة للإجابة عن تساؤل هام وضروري⁽¹⁶⁾ هو كيف يمكن للقوة أن تتوافق مع العقل والحكمة في المجتمعات الإنسانية؟ وبعبارة أخرى تبحث في كيفية إخضاع القوة للعقل والحكمة في هذه المجتمعات، فالفكر السياسي يتضمن المبادئ والنظريات التي تتعرض للعلاقة بين الفرد والسلطة وما يستلزم ذلك من دراسة وتفسير ظاهرة السلطة في نشأتها ووجودها أو تطوّر مؤسساتها ووظائفها ومجالها⁽¹⁷⁾، فهي محاولة لمعرفة طبيعة الدولة وسعي لفهم حياة شعب من الشعوب داخل المدينة، فللمدينة نظام سياسي يقوم على مشاركة أعضائها في تدبير شؤونها، وطلب بواسطة الكلام والمنطق، والفلسفة ليست شيئا آخر سوى أسى أنواع الكلام بأسى أنواع المنطق وهذا السمو المضاعف هو ما يجعل منها حكمة، والحكيم هو الذي يتكلم عن معرفة وإبغاء للفضيلة لا غير والفلاسفة إن صحّ التعبير هم بمثابة المشرعين للنظام في المدينة الداعون إلى نشر الفضيلة فيها⁽¹⁸⁾.

فالعودة إلى الفلسفة ضرورة يفرضها فشل التدبير الذي تمّ بدون حكمة فأدى إلى الأزمة، العودة إلى الفلسفة حكمة والحكمة تبدأ بالإعتراف بأن الوصول إلى الرأي السديد لا يمكن بدون مناقشة حرّة، ولا بدون تدبير يساهم فيه جميع المواطنين⁽¹⁹⁾ ومنه فإنّ تقدّم المجتمع السياسي مرهون بما يمثله القائمون على صنع السياسات في بلدانهم من مختلف الأفكار الفلسفية، ومحاولة تطبيقها في مجتمعاتهم، فهذه الأفكار لم تأت نتيجة تأملات ميتافيزيقية للفلاسفة بل تأتي من

المسألة الخاصة والحساسة كونه ليس بعيدا عن مشكلات الفرد وانشغالاته.

وانطلاقا من هذا فنحن لا نستطيع أن نتصور الفلسفة إلا على أنّها مرتبطة بالسياسة برباط مزدوج فبدون الظروف التي نتجت عن ظهور الديمقراطية مثلا لا يمكن أن تكون الفلسفة، ودون الممارسة الفلسفية للفكر الناقد لا يمكن للديمقراطية أن تدوم، فلا يمكن للفلسفة والديمقراطية أن يتقدما إلا سويا، وأنّ أمارس الفلسفي أو أمارس العمل الفعل السياسي، أمارس السياسة في حقل الديمقراطية التي لا يعتبر انتصارها مهما ادعى بعضهم على الإطلاق "هما تعبيران مختلفان للإشارة إلى شيء واحد بذاته"⁽⁹⁾.

إنّ اهتمام الفلاسفة بمشاكل نظرية دقيقة لا يعود إلى تخليهم عن السياسة، ولكن يعود إلى وعيم اللحظة بأنّه ما من شكل من أشكال الممارسة السياسية إلا ويتعين لحمه أوثق لحم، بتفكير نظري صارم، فمسألة الفلسفة اليوم سياسية كلها وتاريخية كلها، إنّها السياسة المحاثية للتاريخ والتاريخ الذي لا غنى عنه للسياسة⁽¹⁰⁾.

وهذا ما جعل "ف.شاتالي" يؤكد بأنّ "تاريخا للفلسفة هو بالضرورة تاريخ سياسي"⁽¹¹⁾، إنّّه تاريخ تفاعل بين مجال الفلسفة ومجال السياسة قوة وممارسة، وهو تفاعل ترتفع فيه القضايا والممارسة السياسية إلى مستوى التصور الفلسفي أو تتحول الأطروحات النظرية داخله كي تتجسد في قول سياسي وفي نشاط عملي اجتماعي وقد أصبح لفظ الممارسة مرافقا للتفكير النظري وضمنه الفلسفي، إذ نجد عند "لوي ألتوسير" حديثا قويا عن الفلسفة كنشاط سياسي اجتماعي "فهي عنده صراع طبقي على المستوى النظري"⁽¹²⁾.

إنّ هذا التفاعل ذاته بين الفلسفة والسياسة قد عبّر عن نفسه في حديث فوكو عن نظام الخطاب وعن الآليات التي تكوّنه وتؤسسه وتحكم بنيته، وذلك بصياغته للزوج: حقيقة.سلطة، أليست الحقيقة فلسفة؟ أليست السلطة سياسة؟ إنّ الحقيقة حسية ليست خارج السلطة وليست بدون سلطة، إنّ الحقيقة هي من هذا العالم فهي ناتجة فيه بفضل عدة إكراهات وهي تمتلك فيه تأثيرات منتظمة مرتبطة بالسلطة، لكل مجتمع نظامه

فتاريخ الفكر البشري نفسه يشهد بكل وضوح وجلاء أن الفلاسفة لم يحيوا يوما بمعزل عن التاريخ أو بمنأى عن الأحداث السياسية، فقد حاولوا أن يعكسوا في فلسفاتهم أصداء واقعهم الحي دون أن يغفلوا في الوقت نفسه مهمة التعبير عن آمال مجتمعاتهم وأحلام مواطنيهم، وبالرغم من أن بعض المذاهب الفلسفية قد تبدوا أحلاما خيالية واهية وكأن لا قيمة لها مطلقا في صميم الحياة الاجتماعية للأفراد ولكننا لو أمعنا النظر إلى المدلول الحضاري لكل مذهب فلسفي لتحققنا من أن الفلسفة بوجه عام "إنما هي قوة تاريخية هائلة"⁽²²⁾، مهما حاول البعض أن يقلل من أهمية الفكر الفلسفي في مضمار السياسة، فإن من المؤكد أن الفكر لا بد أن يظل بمثابة القوة الفعالة التي تكمن وراء شتى العوامل الاجتماعية المغيرة لصفحة التاريخ سواء أراد هؤلاء أو لم يريدوا فإن "التفكير الفلسفي قوة جبارة يكمن من وراء شتى الانقلابات والتغيرات السياسية الحاسمة"⁽²³⁾.

إن تاريخ الفلسفة لا يمكن أن يكون تاريخيا مجردا للأفكار والمذاهب منفصلة عن مقاصد واضعها وعن المناخ المعنوي والاجتماعي الذي رأت في ظله النور، ومن المتعذر على المرء أن ينكر أن الفلسفة شغلت في ما نستطيع أن نسميه بالنظام الفكري السائد في كل عصر مكانة متباينة للغاية، وأتينا نلتقي في مجرى التاريخ فلاسفة هم في المقام الأول علماء ومصالحون اجتماعيون وسياسيون، فمن الشواغل الدائمة لمؤرخ الفلسفة إذن أن يبقى على تماس بالتاريخ السياسي العام وتاريخ جميع العقول بدل أن يتطلع إلى عزل الفلسفة بوصفها منهجا منفصلا عن سواه⁽²⁴⁾.

فهدف هؤلاء الفلاسفة الأسمى هو الرغبة في أن تتبوأ الفلسفة مكانتها في الحاضر وفي أن تتكشف للعيان رسالتها الأخلاقية والاجتماعية، فالفلسفة هي كشف شكل جديد للحياة الفكرية التي لا تقبل على كل حال انفصالا عن الحياة الاجتماعية وتصور لنا فلسفة "أفلاطون وأرسطو" هذه الحياة ومعها جميع أنواع الدراما والمهابة التي تنبثق عنها⁽²⁵⁾.

إن اختيارنا لهذين الفيلسوفين هو لتمييز موقعهما الفلسفي من جهة ولكون السياسة يونانية بامتياز، وذلك موضح في قول "برنرد راسل" في كتابه حكمة الغرب في جزئه الأول عن أفلاطون وأرسطو "إن القارئ لو قلب صفحات هذا الكتاب فلن يجد فيه

تحليلاتهم للواقع السياسي الذي يعيشونه وإدراكهم للأمراض السياسية والاجتماعية التي تنتابه فيسعون جاهدين لتقديم الحلول التي يرونها لهذه الأمراض. ومن ثم يكون على صانعي القرار السياسي إذا ما أرادوا إصلاح مجتمعاتهم والإرتقاء بها أن يلتزموا بتحويل هذه الأفكار إلى واقع ملموس، وكلما كان هذا الالتزام موجودا من قبل الساسة كان التطوير والإرتقاء بمجتمعاتهم ملموسا⁽²⁰⁾، وإذا ما كان التفاعل موجودا بين الفكر السياسي نهض المجتمع عن كبوته وعوفي من أمراضه، وهذا ما يؤكد ارتباط الفلاسفة المنشغلين بالسياسة في حاجة ماسة للفلسفة منذ القدم.

تطلعت الشعوب دائما للتحرر من الأنظمة الاستبدادية ومن الممارسات القمعية وكذا من الطغيان السياسي لكل القادة والحكام الذين عاملوا شعوبهم كأنهم عبيد أو حيوانات، ولم يشركوهم حتى في قلب الحياة السياسية بل عزلوهم وسحبوا منهم الثقة وأصبحوا بمثابة الوصيين على قراراتهم واختياراتهم السياسية منها وحتى الشخصية، هذا النوع من التضيق على الحريات والاستبعاد أدى إلى ضرورة تنوير الفكر السياسي وتطويره من أجل تحرير وعي الإنسان وتغيير واقعه الاجتماعي وهذا ما جعل الفلاسفة خلال مسيرتهم الفكرية في صراع مرير مع رجال السياسة حتى قاموا بتحديثهم واقفين أمام شتى أنواع الاكراه والاستبعاد* ودافعوا بكل ما أوتوا من قوة عن أفكارهم ومبادئهم وعن المستضعفين من الشعب بسلاح الفكر الذي يهزم كل طغيان واستبداد.

ولعل أوضح مثال لذلك أن ما يبدو لنا اليوم بدهيا من حق الفرد في التعبير عن رأيه وممارسة لحقوقه السياسية والمشاركة في الحياة العامة إنما هو رأي لم يكن ليتاح لنا لولا جهاد فكري كبير وصراع فلسفي قدمته قرائح الأسلاف من الفلاسفة⁽²¹⁾.

هؤلاء الفلاسفة الين استوعبوا مشكلات عصورهم ولكنهم استطاعوا أيضا أن يؤثروا على مجرى التاريخ بأفكارهم المتجددة والمتحررة من كل الموروثات والتقاليد وإلا فهل يمكن أن ننكر أثر فكر "مونتيسكيو" ** و"فولتير" *** في التمهيد للثورة الفرنسية***.

هذا المدلول في ضوء النظم التي أريد بها تحقيق تلك المثل العليا مع الإحاطة بالبيئة الاجتماعية التي حققت فيها تلك النظم رسالتها، أما الفارق بين دولة المدنية وبين الجماعات السياسية الحديثة فقد بلغ حدا يصعب معه رجل العصر الحاضر أن يتصور ما كانت عليه حياة المدن الإغريقية من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، فلقد اختلفت تجارب الحكم التي شغلت أذهان فلاسفة الإغريق اختلافا كبيرا عن كل ما شاع في عصرنا الحاضر من تطبيقات، كما أنّ البيئة الفكرية التي عمل في ظلها هؤلاء الفلاسفة تغايرت في جملتها بيئة الفكر الحديث، ولئن كانت مشكلات العصر الحاضر لا تخلو من بعض أوجه الشبه مع مشكلات اليونان⁽²⁷⁾

وانطلاقا من هذا فإنّ نشأة الفكر السياسي بين اليونانيين ارتبطت بما تتميز به العقلية اليونانية من تحكيم للعقل في هدوء وصفاء، فقد حاولوا النظر إلى العالم في ضوء العقل⁽²⁸⁾، فالشعور بقيمة العقل كان الشرط الأول لنمو الفكر السياسي في بلاد اليونان، كما أنّ الشرط الذي يجب أن يسبق كل تفكير سياسي هو ادراك هذا التناقض بين الفرد والدولة، كما أنّ عمل كل مفكر سياسي هو أن يوفق بين الإثنين حتى لا يبقى بينهما تعارض يرى أنّ له خطورته، ودون تفهم هذا التعارض لا يصبح هناك معنى لأي مشكلة من مشاكل السياسة، تلك المشاكل التي تتناول أساس سلطان الدولة ومصدر قوانينها.

فلسفة أفلاطون وأرسطو السياسية:

أ/ أفلاطون:

إنّ المتصفح والمتفحص للفكر الأفلاطوني يصل إلى مسلمة مفادها أنّ المشكلة الفلسفية الحقيقية التي كان يصبو إليها في الواقع هي مشكلة السياسة، ففي خطابه السابع يظهر جليا تطلعه في شبابه إلى الانشغال بالسياسة، وذلك موضح في قوله "كانت نتيجة ذلك أنّي بعد أن كنت متلهفا إلى أقصى حد للانشغال بالشؤون العامة أعمت النظر في معترك الحياة السياسية، فراعني تلاحق الأحداث فيها، وأخذ بعضها برقاب بعض، فانتبى بي المطاف إلى أن أتبين بوضوح أنّ جميع أنظمة الحكم الموجودة الآن وبدون استثناء أنظمة فاسدة، فداستها جميعا أدنى إلى أن تكون مستعصبة على الإصلاح، ما لم تجتمع

فيلسوبا واحدا يشغل حيزا يعادل ذلك الذي يشغله افلاطون وارسطو، ومزّد ذلك إلى موقعهما الفريد في تاريخ الفلسفة، فهما أولا قد ظهرا بوصفهما وريثين للمدارس السابقة لسقراط، ومنظّرين ومنهجين لها، طورًا ما تلقياها منها، وألقيا الضوء على كثير مما ترك بصورة ضمنية لدى المفكرين السابقين، وفضلا عن ذلك فقد كان لهما طوال العصور تأثير هائل على مخيلة البشر، فحيثما ازدهر التفكير النظري في الغرب كانت ظلال افلاطون وارسطو محلقة في خلفية هذا التفكير، وأخيرا فإنّ إسهامهما في الفلسفة أهمّ على الأرجح من أي فيلسوف آخر قبلهما أو بعدهما، إذ لا تكاد توجد مشكلة فلسفية لم يقلوا عنها شيئا له قيمته، وكل من يتصور في أيامنا هذه أنه يستطيع أن يأتي بشيء أصيل دون أن يكون قد استوعب تلك الفلسفة اليونانية عليه أن يتحمل عواقب مغامراته⁽²⁶⁾.

ولتوضيح هذه الأفكار حاولنا تسليط الضوء على الفكر السياسي لكل من أفلاطون وارسطو وذلك من خلال التطرق لبعض أفكارهما السياسية حول محور مهم هو المدينة المثلى أو الفاضلة، وكيف يطرحان فكرة السياسي حول هذه المدينة وذلك من خلال البحث في تصوراتهما الفلسفية والسياسية.

الرؤى الكلاسيكية للفلسفة السياسية:

أفلاطون وأرسطو نموذجان:

لقد نشأت الفلسفة السياسية ودوّنت لأول مرة من خلال الحياة السياسية التي وجدت عند اليونان، فمنذ العصر اليوناني المشرق عصر الحوارات الفلسفية تداخل فرضته العلاقة العضوية الوطيدة بين الفعل الفلسفي والممارسة النظرية، ومن ثمّة فإنّ معظم المثل العليا السياسية الحديثة كالحرية والعدالة والحكومة الدستورية واحترام القانون قد بدأت أو على الأقل بدأ تحديد مدلولها بتأمل فلاسفة الإغريق، نظم دولة المدينة التي كانت تحت أنظارهم على أنّ مدلول هذه المصطلحات قد لاقى خلال الأجيال المتعاقبة تغييرات متنوعة يلزم معها أن يكون تفهم

الرئيسي لاهتمامه، وهذه الأدلة مستمدة من حياته ومن الحوادث التي شهدها عصره، ولعل أشهر القائلين بالتفكير السياسي من شراح أفلاطون هو "ارنست باركر" الذي يؤكد "أنّ الجمهورية مبنية على ظروف فعلية والمقصود منها أن تشكل الحياة الفعلية أو تؤثر فيها على الأقل"⁽³⁴⁾، فالدساتير التي يصفها أفلاطون في الكتابين الثامن والتاسع نشأتها ونموها وانحلالها هي انعكاس لأنماط موجودة بالفعل، وكان لها تأثير في تجربة أفلاطون الحية، فمن أثينا استمد معلوماته عن الديمقراطية ومن اسبرطة استمد معرفته بالأليجاركية "فالجمهورية ليست مجرد استنباط من مبادئ أولى وإنّما هي استقراء من وقائع الحياة اليونانية"⁽³⁵⁾.

إنّ هذا التقسيم الذي أتى به أفلاطون للدساتير إلى ملكية مطلقة وملكية دستورية وأليجاركية وديمقراطية جعل مؤرخ العلم الكبير جورج سارتون**** يصرح بأن: "ذلك يمثل بحثا قيما في علم الاجتماع يسمح لنا بأن نعدّ أفلاطون أول عالم في الاجتماع وأول باحث في التاريخ الدستوري"⁽³⁶⁾.

حكمة أفلاطون ورفعة فكره ورقية خولته لأن يولي الفلاسفة مهمة صنع القرار السياسي في بلده، فالفلاسفة في نظره يعلمون الخير ويريدونه إرادة صادقة فالفيلسوف هو الرجل الوحيد الذي يتصور القوانين تصورا علميا وأن يلقها للآخرين بأصولها وبراهينها وهذا ما يؤدي إلى تطور المدينة وازدهارها.

وما محاوره الجمهورية**** إلا دعوة واضحة وصريحة إلى أن يقتصر الحكم على من هم أهل له من ذوي الحكمة والمعرفة، وأن يقتصر كل ذي تخصص فيه وهذا هو جوهر العدل والخير في تصور أفلاطون، لقد أراد أن يؤسس العدالة ويوفر السعادة، وأيقن أنّ الحكومة العادلة لا ترجل ارتجالا⁽³⁷⁾، وإنّما يجب التمهيد لها بالتربية والتعليم، ففضى حياته يفكر في السياسة ويمهد لها بالفلسفة، "فهدف الفيلسوف من الإصلاح لا يمكن في هذه الحال أن يكون إلا محاكاة حالة المجتمع المثلى الذي هو على معرفة بها إلى أقصى حد مستطاع، والإمسك بنوع ما بالمجتمع في المستوى الذي آل إليه راهننا للحلول بينه وبين مزيد من السقوط والتردي"⁽³⁸⁾.

ليست جمهورية أفلاطون محاولة لتصوير كمال خيالي وغير واقعي "إنّ هدفها تأسيس السياسة على نظرية المثل، بتصوير

إلى لإصلاحها معجزة من المعجزات القديمة يصاحبها حسن التوفيق، وقد دفعني ذلك إلى أن أقول في إطرء الفلسفة الصحيحة أنّها ترفعنا إلى مكان ممتاز يمكننا في كل حالة من تعرف ما هو خير للجماعات والأفراد على السواء، فلا سبيل لتحقيق حياة أسعد للجنس البشري إلا بتولي مقاليد الحكم جبهة الفلاسفة السائرين على نهج الفلسفة الحقّة"⁽²⁹⁾.

لقد حاول أفلاطون وضع قاعدة فلسفية تركز عليها الدولة سواء ما تعلق بالحكم أو شخص الحكم ذاته.

وترجع مكانة "أفلاطون" التي يحتلها في الفكر السياسي لكونه أول من وضع نظاما سياسيا فلسفيا⁽³⁰⁾، صاغه في كتابه **الجمهورية** وفي **النواميس** لاحقا، فلا نستطيع إذا أن نفصل سياسة أفلاطون عن فلسفته، فمصنفاته الكبرى هي في آن معا نصوص فلسفية وسياسية، إذ حسب تصوره المشكلة الفلسفية الحقيقية إنّما هي مشكلة سياسية تقع في صميم المجتمع وحياته المدنية التي تحتاج إلى نقد جذري بغية قيام نظام مثالي وهذا التصور الفكري له صلة بحياته وخبرته سياسيا واجتماعيا، فهو سليل أسرة عريقة بالمجد والشرف السياسي، علاوة على المراتة التي ذاقها منذ اعدام أستاذه "سقراط" بدوافع سياسية وليست فكرية، والحقيقة أنّ الأمر الأساسي الذي أثار في تفكير أفلاطون هو مصاحبته لسقراط منذ صباه، فاهتمامه بالسياسة بلغ ذروته بسبب شخصية سقراط العظيمة، ومن المرجح إذا أن تكون الكثير من المبادئ السياسية التي نجدها في كتبه هي في الحقيقة من فكر سقراط الذي تلقاه عنه مباشرة⁽³¹⁾.

إنّ فلسفة أفلاطون هي إحدى قمم الكلاسيكيات الفلسفية⁽³²⁾ التي كانت تعبيرا للرفض الأفلاطوني للنظم الديمقراطية*، حيث انبنى فكر أفلاطون في جانب مهم منه على نقد الواقع السياسي للمدينة الأثينية، ونظامها الديمقراطي حيث كان عدوا لدودا للديمقراطية وهي حسب "من أسوأ الأنظمة وأفضلها على الإطلاق"⁽³³⁾، فقد قدم لنا أفلاطون في كتابه **الجمهورية** نظرة حول طبيعة الأنظمة السياسية وكذلك قوانين تواليها، وتبين لنا أسباب أقول نظام ما، وأنّ أي نظام يحمل في داخله بوادر النظام الي عليه، وقد اعتمد في تحديده للأنظمة السياسية إلى واقعه المعيش وكذلك تجربته السياسية، لقد وجد كثير من شراح أفلاطون أدلة قاطعة على أنّ السياسة كانت الموضوع

أفلاطون واضحة بما فيه الكفاية فهو يؤمن بنوع مطلق من الدكتاتورية المعتدلة، يقوم بها قلة من أهل المعرفة والحراس هم الحكام الشرعيون لأنهم يعرفون مثال الدولة الكاملة، أما أفراد الشعب العاديون "فينبغي عليهم أن يتنازلوا عن حقوقهم وحريةهم السياسية في سبيل الاستقرار والنظام المنسجم"⁽⁴³⁾.

"مذهب أفلاطون يشعر القارئ بسمو روحه وعمق فكره وتنوع أسلوبه، حيث جمع في شخصه كل مزايا العقل اليوناني فأبلغها إلى أقوى وأبهر مظاهرها، الحدس والاستدلال، العاطفة والملاحظة، استوعب جميع الأفكار فمحصها إلى حد بعيد وسلكتها في نظام واحد بديع"⁽⁴⁴⁾، وأحسن جمع النزعات الروحية وأعلى كلمة الفلسفة على كل كلمة، فكان بكل هذه الميزات أحد ينبوعي حكمة نهلت منه العقول من أيامه إلى أيامنا، والينبوع الآخر تلميذه أرسطو.

النظرية السياسية عند أرسطو:

مجال "أرسطو" الفكري هو أبعد ما يكون عن التجريد، فهو قد تحرر من كل المراتب التي وضعت أفلاطون في عزلة مرتفعة، لقد قبل أرسطو بكل الروابط والعلاقات التي يقتضيها الواقع الحياتي، حياة عائلية، ممارسة عمل مأجور، اهتم بالسياسة كإهتمامه بكل شيء لأنها فكر جامع.

"إن أسلوب أرسطو في العمل مختلف تماما عن أسلوب أفلاطون حيث نميل اليوم إلى تسميته بالأسلوب العلمي"⁽⁴⁵⁾.

كما أن السياسة عند أرسطو هامة لأنها كانت مصدر كثير من المبادئ التي ظلت فعالة الأثر حتى نهاية القرون الوسطى، حيث يبدأ كتاب أرسطو **السياسة******* بالإشارة إلى أهمية الدولة، فهي أعلى أنواع الجماعات وتهدف إلى أسنى الغايات، ومن أقام أساس الدولة كان أكثر الناس فعلا للخير، لأن الإنسان بغير قانون هو شر صنوف الحيوان⁽⁴⁶⁾، والقانون معتمد في وجوده على الدولة وليست الدولة مجرد جماعة تعين الأفراد على الإتصال وتساعد على منع الجريمة "بل الغاية من الدولة هي الحياة الطيبة والدولة هي اتحاد أسروقرى في حياة كاملة تكفي نفسها بنفسها، وبذلك نقصد حياة شريفة سعيدة فالجماعة السياسية يتم وجودها من أجل شريف الأفعال لا مجرد معيشة الأفراد جنباً إلى جنب"⁽⁴⁷⁾.

مثال الدولة، لهذا فإن هذه الدول ليست غير واقعية بل هي الدولة الحقيقية الوحيدة"⁽³⁹⁾، ولما كان على الدولة أن تتأسس على العقل فإن قوانينها يجب أن تكون عقلية، والقوانين العقلية لا تتم إلا بالناس العقلانيين أي الفلاسفة، "لذلك يجب على الحكام أن يكونوا فلاسفة فالمبدأ العامل الوحيد للدولة هو العقل، والمبدأ الثاني هو القوة والمبدأ العامل الثالث هو العمل فالعقل يتجسد في الحكام الفلاسفة والقوة تتجسد في المحاربين وغير مسموح في رأي أفلاطون أن تكون للفرد مصلحة بمعزل عن مصالح الدولة، والمصالح الخاصة تتصادم مع مصالح الجماعة ولهذا يجب استئصالها"⁽⁴⁰⁾، وبعبارة أخرى يبدأ بتقريره بأن أبناء المدينة يجب تقسيمهم ثلاث طبقات: الشعب والجنود وأولياء الأمر وأولياء الأمر وحدهم هم الذين يؤذن لهم تولي السلطة السياسية، فيجب على هؤلاء حسب أن يهتموا بالتعليم الذي كان يعني بغرس صفات نبيلة كالرصانة وحسن الذوق والشجاعة، فهمة الثقافة آنذاك هي إعداد السادة المهنيين.

يقترح أفلاطون شيوعية تتناول كل شيء في طبقة الأولياء فينبغي أن تكون لهم دور صغيرة وأن يكون طعامهم بسيطا، ويحرم استعمال الذهب والفضة، إنهم لن يكونوا أغنياء لكن هذا لا ينفي أن يكونوا سعداء على أن غاية المدينة هي خير الجميع⁽⁴¹⁾.

فإدارة الدولة حسب مسألة تحتاج إلى أفكار أعظم العقول وأحسنها، فلا يمكن انقاذ مجتمع أو جعله قويا إلا إذا تولى أمر هذا المجتمع أحكم الرجال وأعقلهم أي الفلاسفة⁽⁴²⁾.

ما نصل إليه كنتيجة أن أفلاطون كان من الرجال الذين أعدوا إلى أهداف عظيمة وطبع نبيل، وتعرضوا إلى تجربة طويلة وخبرة فهو يعني بالفلسفة ثقفا فعلا وحكمة مزدوجة بأعمال الحياة، ولا يعني بها خيالا ميتافيزيقيا مغلقا أو محبوسا غير علمي، فهدف الفلاسفة حسب هدف نبيل غير مادي، فحماة الدولة وحكامها لا يقومون على الاستفادة المادية واستغلال مناصبهم في جمع الثروة والمال والكسب المادي، وتجعل من الخطر عليهم استغلالهم مناصبهم في تفضيل وتقديم مصلحة طبقهم وإيثارها على مصالح الشعب كما تفعل الأحزاب السياسية اليوم.

لقد كانت فلسفة أفلاطون تستهدف تزويدنا بنوع دائم من القيم الأخلاقية والاستقرار السياسي الدائم، فالفلسفة السياسية عند

أن يتعداه إلى ممارستها من جهة وحمل الناس على التخلُّق بها من جهة أخرى، لذا كان من واجب المعلم الخلقى أو المربي أن يتقن فن التشريع، وهو جزء من فن السياسة⁽⁵⁴⁾، إنَّ الغريزة الاجتماعية فطرة طبيعية ومع ذلك فقد كان مؤسس الدولة أعظم المحسنين، لأنَّ الإنسان إذا اكتمل فضله كان خير الحيوانات، ولكن إذا تجرَّد من العدالة والقانون كان أشرسها⁽⁵⁵⁾.

والعدالة هي الرابطة بين أبناء الدولة ومبدأ النظام في المجتمع السياسي، ولم يلتزم أرسطو طريقة أفلاطون في التزامه بنظام دستوري معين بحيث يصبح ما عداه من النظم فاسداً، فقد انتهى أرسطو إلى تحديد ستة أنواع من الحكم ثلاثة منها صالحة هي الملكية والأرستقراطية والديمقراطية المعتدلة التي يسميها **بوليتيا politeia**، وثلاثة منها فاسدة هي الطغيان والأوليغارشية والديمقراطية الفاسدة ويسميها **ديماجوجية**، ولا يختار أرسطو حكما معيناً ليكون أصلح الحكومات، لأنَّ لكل منها سيئاته وحسناته⁽⁵⁶⁾، فلكل مدينة ظروفها ومطالبها الخاصة بها، فإنَّ أي نظام دستوري لا يعتبر صالحاً إلا إذا كان مناسباً ومتماشياً مع طابع الشعب ولكنه لما كان يرى أنَّ خير الأمور أوسطها فإنَّه يفضل حكم الأكثرية خير من رأي الأقلية لذلك فقد انتهى إلى دستور وسط بين الأرستقراطية والديمقراطية، وأصبحت حكومتهم مزاج بين هذين الحكمين، فكلما كثر عددهم استطاعوا محاربة ومقاومة الأحزاب المتطرفة وصيانة الدستور.

لقد صرَّح أرسطو في كتابه **الأخلاق إلى نيكوماخوس** بأنَّ علم السياسة هو أقل العلوم وأعظمها وأكثرها شمولاً⁽⁵⁷⁾، هو أول العلوم لأنَّه هو الذي ينظم العلوم الأخرى ويحدد لها مكانها في دولة المدنية، وهو أهمها لأنَّه هو الذي يحقق خير الإنسان وخير المدينة، فهو يأخذ على عاتقه أن يكشف أعلى قيمة للإنسان وسلوكه الذي يسير عليه للوصول إلى هذه القيمة⁽⁵⁸⁾.

لا يتضح لنا ممَّا لا يدع مجالاً للشك أنَّ الأخلاق كما ذكرنا سابقاً لا تنفصل قط عن السياسة عند أرسطو، وأنَّ كل من حاول دراسة فلسفته السياسية فلا بد أن يدرس كتابي **السياسة والأخلاق** دراسة جيدة فهو يبحث في بداية كتابه **الأخلاق إلى نيكوماخوس** عن أصل المجتمعات، ويذهب إلى أنَّ أصل المجتمع هو العلاقة الطبيعية بين الذكر والأنثى كما أنَّه يحدد الهدف من

فهمة المدنية في نظر أرسطو توفير الأسباب لكي يبلغ أفرادها سعادتهم وهذه الأسباب مادية وأدبية، والأولى خاضعة للثانية، لأنَّ سعادة الإنسان خلقية عقلية فالمعاش الحسن يشمل شيئين العمل الخلقى والعمل العقلي، من الوجهة الأولى تعاون المدنية الأفراد على اكتساب الفضائل وتقديم لهم فرصاً أكثر لمزاولة هذه الفضائل في العلاقات الاجتماعية المتعددة ومن الوجهة الثانية تنشيط المدنية العمل العقلي بما تسمح به من تقسيم أكثر واتصال العقول ببعضها البعض، والحالة التي يزدهر فيها العمالان الخلقى والعقلي هي حالة السلم والرخاء⁽⁴⁸⁾.

السياسة عند أرسطو ليست موضوعاً منفصلاً عن فلسفة الأخلاق، إنها ليست سوى قسم آخر من الموضوع نفسه⁽⁴⁹⁾، وليس هذا فحسب لأنَّ السياسة هي فلسفة أخلاق الدولة مقابل أخلاق الفرد، بل إنَّ أخلاقيات الفرد غايتها حقا في الدولة، وهي مستحيلة بدونها فالدولة هي غاية الفرد، وأنَّ النشاط في الدولة هو جزء من الوظيفة الجوهرية للإنسان، فالدولة في نظره ليست مجرد تجمع آلي للأسرة والجماعات الريفية، فبالرغم من أنَّ الأسرة سابقة على الدولة في الزمن فإنَّ الدولة سابقة على الأسرة وعلى الفرد من ناحية الفكر والواقع، لأنَّ الدولة هي الغاية والغاية دائماً سابقة على ما تكون هي بالنسبة إليه غاية، فالدولة جهاز عضوي حقيقي وارتباط الجزء بالجزء ليس ألياً بل عضوياً.

وما يثبت بأنَّ الفرد بحاجة ماسة إلى الدولة هو قول أرسطو أنَّ "الإنسان مدني بالطبع"⁽⁵⁰⁾، فلا ترجع حاجة الإنسان إلى الجماعة لكي يحفظ ذاته ويضمن أمنه ويحقق كمال وجوده المادي فحسب بل لأنَّه بالإضافة إلى هذا "يستطيع أن ينعم بالحياة في ظل القانون والعدالة"⁽⁵¹⁾، وأنَّ يحصل على التربية الفاضلة، والدولة هي المجتمع الأكمل الذي يتضمن سائر الجماعات، وليس غايتها رعاية القانون والدفاع عن حدود الوطن ضد الأجنبي، بل إنَّ لها وظيفة أسمى من كل هذا وأكثر شمولاً وهي تحقيق السعادة للمواطنين جميعاً في ظل حياة اجتماعية كاملة وسليمة⁽⁵²⁾، فالفضيلة أهم مكونات السعادة للمواطنين جميعاً، يتفق كل من أفلاطون وأرسطو أنَّ وظيفة الدولة الرئيسية هي تعليم الفضيلة للصغار ولا يتم ذلك إلا بالعلم والتربية⁽⁵³⁾.

والفيلسوف هو الأجدر للقيام بهذه المهمة، فههدف الفيلسوف حسب أرسطو لا يقتصر على تحديد ماهية الفضائل، بل يجب

على النص القرآني المقدس والمنزل في بيان معالم الدولة المثالية بنظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي رسم القرآن مبدئه وأسسها، وهذا ما جعل فلاسفة الإسلام يوفقون بين النقل والعقل، أو بين الدين والفلسفة من خلال الجهد المبذول الذي قدّمه الفيلسوف الكبير أبو نصر الفارابي*****.

بالرغم من كل ما عرضناه من نماذج عن مواقف فلسفية تبناها الفلاسفة من أجل نصره القضايا السياسية، إلا أنّ الفلسفة وهي في تطورها عبر التاريخ لاقت العديد من العقبات والصعوبات، لم يتم تدليلها إلا بعد تضافر جهود العديد من الفلاسفة القدامى وحتى المحدثين، فما هو جدير بالذكر أنّ وضع الفلسفة في المدنية كان يسوده التوتر والاضطراب، وذلك لعدة أسباب أهمها: تميّز الفلسفة بطابعها التمردى على الأنظمة القائمة وحرصها الدائم على استرجاع الحقوق والذود عن الحريات والملكيّات، وهذا ما جعلها محل اضطهاد وتضييق من طرف الدولة من ناحية ومن الدين من ناحية أخرى، وهنا نخص بالذكر سيطرة الكنيسة على العديد من الأفكار الفلسفية وسعيها لنشر ثقافة التطرف والانغلاق.

ولتفادي التضييق الفكري من قبل رجال السياسة والدين حول الفلاسفة كامل انتباههم وفكرهم نحو القضايا السياسية الكبرى وتحولت الفلسفة تحولا جذريا من الجانب النظري إلى الجانب العملي، أي من الفعل النظري إلى الممارسة السياسية وهو ما شهدناه مع الفلاسفة اليونانيين كما ذكرنا سابقا.

وبالرغم من تحقيق الفلسفة لاستقلالها وتطورها إلا أنّها لظالما كانت في موقع خطر يهدد حقيقتها وطبيعتها فقد تتحول بفعل قوى خارجية لخدمة نظام سياسي أو قضية وطنية أو غاية دينية أو ايدولوجية فتسمي خادمة لغيرها، وقد يعرضها لأن تكون موضوع تسخير من قبل القوى المناوئة لها لتحقيق أهدافها السياسية وحتى المادية، الأمر الذي قد يهدد مصداقيتها وطابعها النقدي وتصبح آنذاك في وضعية الخادمة لمأرب أخرى غير المقاصد الفلسفية⁽⁶³⁾.

ولكن الفلسفة لن تضار في سمعتها أو كرامتها واستقلالها إذا تمكح فيها هذا المذهب أو ذاك وتصور أنّه عثر فيها على الثوب الفلسفي الذي يناسب وجهة نظر ايدولوجية أو يلائم طموحه إلى

كل نشاط بشري بأنّه الخير أو تحقيق خير ما، ثم ينتهي إلى أنّ السياسة هي العلم الأساس الذي يقوم بتحقيق الخير⁽⁵⁹⁾.

لقد كانت جهود كل من أرسطو وأفلاطون في تربية الفرد على التفكير في السلوك الصحيح وتنقية تصوراتهِ اليومية والعلمية من الغموض والتحيز والانفعال تمهيدا للطريق إلى الخير، لتحقيق السعادة القصوى التي تحتاج حسيهما إلى أساس مادي وشروط اجتماعية واقتصادية، فقد كانت الظروف الاجتماعية العادلة عندهما شرطا ضروريا لنمو القوى العقلية عند الإنسان، هذه الفكرة التي أكدّها الفيلسوفان هي أساس النزعة الأوروبية كلها⁽⁶⁰⁾.

وفي الواقع إنّ العقل في اليونان عبّر عن نفسه وتشكّل وتكوّن على الصعيد السياسي أولا وتمكنت التجربة الاجتماعية لدى اليونان من أن تصبح غرضا لتفكير وضعي لأنها ارتضت في المدينة نقاشا عاما بالحجة فقد تجاوزت المعتقدات الخرافية وهكذا تم استخراج وتعريف فكر سياسي صرف، لقد طبع هذا الفكر بعمق عقلية الإنسان القديم، وهو يميّز حضارة لم تكف طالما استمرت حياة عن اعتبار الحياة العامة بأنّها تتويج للنشاط البشري⁽⁶¹⁾، فعندما نشأت الفلسفة تجذرت في الفكر السياسي الذي قدم للمواطنين الإطار الذي يدركون فيه علاقاتهم المتبادلة، كما سمح العقل اليوناني بطريقة وضعية وواعية ومنهجية بتوجيه وصنع تدابير فكرهم.

إنّ النظرية السياسية إذن تنشأ إلى حد ما كإجابة على سؤال يلفت انتباه المنظر السياسي الذي يمثل في الحقيقة فيلسوفا يلبس عباءة السياسي، فقد سأل أفلاطون على سبيل المثال: إلى أي حد يمكن أن تتحقق العدالة بإسهاماتها المهمة للحياة البشرية في مجتمع يتعامل مع فكرة العدالة بروح الشك؟، كذلك أراد هوبز***** أن يعرف ما الذي يجعل المجتمع يتورط في الحرب وتساؤل أيضا أو حتى ما إذا كان ممكنا التغلب على احتمال الحروب وتحقيق السلام والحرية، في حين سأل رولز***** كيف تبني مجتمعا يَمكّن للأفراد فيه أن يحترموا الحقوق الأساسية لبعضهم البعض رغم وجود وجهات نظر أخلاقية متعارضة ولكل منها معقوليتها⁽⁶²⁾، وإن كان الفكر اليوناني قد اقتصر في معظمه على تحليل نظام الدولة المدنية فإنّ الفكر السياسي الإسلامي قدم صورة مغايرة تماما حين اشتدّ

قائمة المصادر والمراجع:

القوة والسلطة⁽⁶⁴⁾، فالحركات السياسية لم تصدر في معظم الأحيان عن التأمل الفلسفي الخالص بقدر ما كانت تستغله لأغراضها العملية وكم من مذاهب سياسية جنت على الأفكار الفلسفية التي تذرعت بها لتسويغ بطشها واستبدادها فأفرغت هذه الأفكار من مضمونها الحي وإحالتها إلى صبيغ وشعارات خاوية، وبهذا شكلت السياسة على الفلسفة خطرا حقيقيا قد يفقدها وجودها وهويتها وبالرغم من حاجة السياسة للفلسفة فالسياسة بدون فلسفة مألها الجمود والطغيان إلا أنها أسقطتها مرارا وتكرارا في الظلم والاضطهاد، وأفقدتها عنفوانها وجوهرها وهو ما حصل مع كل من فلسفة نيتشه وداروين اللذان تركت فلسفتيها الساحة لقوى الفساد لتستبد وتبسط في المجتمعات، وذلك بعد استغلال أفكارهما لتحقيق مقاصد مادية وسياسية، ومن أجل المحافظة بأي ثمن على الأوضاع القائمة.

¹¹ ف.شاتي، "الوضع الراهن لمسألة التاريخ والفلسفة"، تر: جمال الدين العلوي، **مجلة أفاق**، العدد 2 السلسلة الجديدة، ص 03.

¹² L.Althusser, "reponse a john leuais, Maspero, 1977, p 41.

¹³ ميشيل فوكو، **نظام الخطاب**، تر: محمد سبيلا، ط1 (بيروت، لبنان، دار التنوير للطباعة، 2007)، ص 70.

¹⁴ شلا زموري، "جدلية الاتصال والانفصال السياسي والفلسفي"، powred by ubulletin@copyright©2000-2017,jelsok entreprise ltd.

¹⁵ مجموعة مؤلفين، **الموسوعة الفلسفية العربية**، المجلد الأول،

ط1 (بيروت، لبنان، معهد الإنماء القومي 1917)، ص 496.

¹⁶ أميرة حلي مطر، **في فلسفة السياسة**، بدون طبعة (القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، 1978)، ص 19.

¹⁷ جهاد تقي صادق، "الفكر السياسي العربي الإسلامي الحديث"، جامعة بغداد، 1989-1990، ص 19.

¹⁸ محمد عابد الجابري، **قضايا الفكر المعاصر**، ط1 (بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997) ص 14.

¹⁹ المرجع نفسه، ص 16.

²⁰ مصطفى النشار، **تطور الفكر السياسي القديم من صولون إلى ابن خلدون**، ط1 (القاهرة، قباء للطباعة والنشر، 1999)، ص 24-32.

* مثال ذلك سقراط في سجنه يحاور قوانين المدينة ويهزمها ثم يموت في سبيل الحق والعدالة، فيكون موته بمثابة انتصار، لقد سأل سقراط كيف يريد أن يدفن فأجاب أنهم لن يدفونوه هو بل سيدفون جسده الميت وحده، ثم تجرع بعد ذلك كأس السم وهو إذ يلفظ أنفاسه الأخيرة صرح قائلا "أعلنت رأبي مخالفا لكم ولما تهددني الخطباء بالحبس والطرده أثرت أن اتعرض للخطر مدافعا عن القانون والعدل على أن أساهم في الظلم خشية السجن أو الموت، إنني لا أعبأ بالموت وأن كل ما أخشاه أن أسلك سلوكا معوجا شائنا، للمزيد ينظر:

¹ عبد الوهاب جعفر، **مقالات الفكر السياسي المعاصر**، بدون طبعة (الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1988)، ص 44.

² راكيتوف، **أمس الفلسفة**، تر: موفق الدليبي، بدون طبعة (دار التقدم، موسكو، 1989)، ص 9.

³ هنتر ميد، **الفلسفة وأنواعها ومشكلاتها**، تر: فؤاد زكرياء، ط2 (الفيجالة، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، نوفمبر 1975)، ص 31.

⁴ نقلا عن كتاب، دولوز جيل، غتاري فليكس، **ما هي الفلسفة**، تر: مطاع صفدي، ط1 (لبنان، بيروت، دار الإنماء القومي، 1997) ص 31.

⁵ برنهارد تاورك، "ميشيل فوكو، مراكز تشكل الذات المعرفية" **مجلة الثقافة العربية** تر: أسامة الشحمانى العدد الأول، ص 06.

⁶ ريمون غوش، **الفلسفة السياسية في العهد السقراطي**، تر: علي مولا، ابن خلدون ط1 (بيروت، لبنان، دار الساقى، 2001) ص 6.

⁷ اسماعيل صبري مقلد، محمد محمود ربيع، **موسوعة العلوم السياسية**، بدون طبعة (الكويت، جامعة الكويت، 1994)، ص 47.

⁸ جان جاك شوفالبييه، **تاريخ الفكر السياسي من المدينة الدولة إلى الدولة القومية**، تر: محمد عرب صاصيلا، ط4 (بيروت، الحمراء لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998)، ص 9.

⁹ كريستيان دولا كامباني، **الفلسفة السياسية اليوم**، تر: نبيل سعد، ط1 (مصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية 2005)، ص 10.

¹⁰ ميشيل فوكو، **هم الحقيقة**، مختارات، تر: مصطفى المشناوي، مصطفى كمال، محمد بولعيش، ط1 (الجزائر منشورات الاختلاف 2006)، ص ص 35-55.

³² أنطوني دي كريسبي، كينيث مينوج، **أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة**، تر: نصار عبد الله، بدون طبعة (مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1911)، ص 07.

**** الديمقراطية كلمة يونانية تعني سلطة الشعب أو حكمه وهو نفس المعنى الذي قصده لالاند في موسوعته بقوله "أن الديمقراطية تعني حالة سياسية تكون فيها السيادة للمواطنين كافة للمزيد انظر: روزنتال ب. يودين **الموسوعة الفلسفية**، تر: سمير كرم، ط5 (لبنان، دار الطليعة، 1985)، ص 225. وانظر أيضا أندريه لالاند **موسوعة لالاند الفلسفية**، الجزء الأول، تر: خليل أحمد خليل، ط1 (لبنان، باريس، منشورات عويدات، 1996) ص 259.

³³ أفلاطون، **الجمهورية**، تر: فؤاد زكرياء، بدون طبعة (الاسكندرية، دار الوفاء لندنيا الطباعة والنشر، 2004)، ص 87.

³⁴ SIR Ernest Barker, **Greek polical theory**, london (university papebacks), 1960, pp 227.

³⁵ Baid.p. 283.

***** جورج سارتون: صيدلي ومؤرخ بلجيكي وهو يعتبر مؤلف تاريخ العلم، متخصص في العلوم الطبيعية والرياضيات.

³⁶ جورج سارتون، **تاريخ العلم**، المجلد الأول، تر: اسماعيل مظهر، بدون طبعة (القاهرة، نيويورك، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، 1961)، ص 414.

***** تعد محاوره الجمهورية من أهم ما كتب أفلاطون لما تضمنته من نظريات خاصة بحياة الناس والمجتمع وكان لها دور في تاريخ الفلسفة فيما بعد، تسربت نظرياتها إلى كتاب العالم الروماني وفلاسفة العالم الاسلامي والمسيحي، تأثر بها القدماء أمثال "شيشرون" في آرائه عن حكم **الطاغية والديمقراطية** وفي العالم الاسلامي عرف الفارابي جمهورية أفلاطون في **مدينته الفاضلة** وغيرهم.....

³⁷ ر.فالتزر، **أفلاطون**، تر: ابراهيم خورشيد، حسين عثمان، ط1 (بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1912)، ص 23.

³⁸ نقلًا عن ايميل برهيه، **تاريخ الفلسفة اليونانية**، ص 191.

³⁹ ولتر ستريس، **تاريخ الفلسفة اليونانية**، تر: مجاهد عبد المنعم، بدون طبعة (القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1984)، ص 195.

⁴⁰ المرجع نفسه، ص 194.

⁴¹ برتراند راسل، **تاريخ الفلسفة الغربية**، الكتاب الأول الفلسفة القديمة، تر: زكي نجيب محمود، بدون طبعة (القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 2010)، ص 193.

⁴² ول ديورانت، **قصة الفلسفة من أفلاطون إلى جون ديوي**، تر: فتح الله محمد المشعشع، ط6 (بيروت، لبنان منشورات مكتبة المعارف، 1911)، ص ص 46-47.

⁴³ ديف رونسون، جودي جرونر، **أقدم لك أفلاطون**، تر: امام عبد الفتاح امام، بدون طبعة (مصر، المجلس الأعلى للثقافة)، ص 120.

⁴⁴ يوسف كرم، **تاريخ الفلسفة اليونانية**، بدون طبعة (مصر، لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1936)، ص 140.

أفلاطون، **محاورات أفلاطون**، تر: زكي نجيب محمود، ب.ط (مصر، مكتبة الأسرة، هيئة الكتاب، 2001)، ص ص 96-154.

²¹ أميرة حلمي مطر، **الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركوس**، ط5 (القاهرة، دار المعارف، 1995) ص 05.

** مونتيسكيو (1689-1755) فيلسوف فرنسي صاحب نظرية فصل السلطات، تعلم الحقوق وأصبح عضو برلمان عام 1714.

*** فولتير (1694-1778) كاتب وفيلسوف فرنسي عاش خلال عصر التنوير عرف بنقده الساخر من أشهر آثاره "رسائل فلسفية" و"زاديع".

**** لقد ألف مونتيسكيو كتاب **رسائل فارسية** وهو من أدب الرسائل بأسلوب النقد التهكمي فاضحا فيه مساوئ الحياة الغربية ومتأثرا برواج الأفكار الشرقية التي حملها ترجمة ألف ليله وليلة إلى الفرنسية وأهم ما جاء به هو الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية، لتنفيذية والقضائية لأن اجتماع هذه السلطات في يد حاكم واحد يسوق إلى الطغيان، بهذا المبدأ وبغيره تم التبشير بحتمية التغيير التي تبلورت في الدستور الأمريكي والفرنسي وقد كتب فولتير روايته الشهيرة "كانديد" بعد زلزال لشبونة (البرتغال) في 1 نوفمبر 1755 والذي أودى بحياة أكثر من 15 ألف شخص تحت أبراج الكنائس ساعة تجمعوا للصلاة فقد كانت صدمة قوية، لقد نادى فولتير بالتغيير المنشود على التفاؤل والتحرر، قدمت أفكار فولتير التنويرية فضلا عن مواقفه مادة للوعي الثوري الذي فجر ثورة 1789 الشهيرة.

²² زكرياء ابراهيم، **مشكلات فلسفية، مشكلة الفلسفة 04**، بدون طبعة (الناشر مكتبة مصر، بدون تاريخ للنشر)، ص 17.

²³ اميل برهيه، **تاريخ الفلسفة اليونانية**، الجزء الأول، تر: جورج طرايشي، ط1 (بيروت، لبنان، دار الطليعة للطباعة والنشر، ت.ن) ص 16.

²⁴ المرجع نفسه، ص 46.

²⁵ محمد جمال الكيلاني، **الفلسفة اليونانية أصولها ومصدرها**، ط1 (الاسكندرية، دار الوفاء للطباعة والنشر، 2008)، ص 15.

²⁶ برتراند راسل، **حكمة الغرب**، الجزء الأول، تر: فؤاد زكرياء، بدون طبعة (الكويت، المجلس الوطني للثقافة، 1978)، ص 84.

²⁷ جورج سباين، **تطور الفكر السياسي**، الكتاب الأول، تر: حسن جلال لعروسي، ط2 (القاهرة، مصر، بدون تاريخ للنشر)، ص 29.

²⁸ ارنست باركر، **النظرية السياسية عند اليونان**، الجزء الأول، تر: لويس اسكندر، بدون طبعة (القاهرة مؤسسة سجل العرب، 1961)، ص ص 11-12.

²⁹ أفلاطون، **الجمهورية**، تر: فؤاد زكرياء، بدون طبعة (الاسكندرية، مصر، دار الوفاء للطباعة والنشر، 2004)، ص 70.

³⁰ بدوي عبد الرحمان، **موسوعة الفلسفة**، الجزء الأول، ط1 (بيروت، لبنان، لمؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1984)، ص 180.

³¹ جورج سباين، **تطور الفكر السياسي**، الكتاب الأول، ص 76.

⁶² ستيفن ديلو، **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**،

تر: زبيح وهبة، بدون طبعة (مصر، مكتبة الاسكندرية، بدون تاريخ للنشر)، ص 38.

***** نحن لم نذكر كل فلسفة الفارابي السياسية فليس القصد منا اصدار أحكام قاسية على تراثنا القديم خاصة على الجانب الفلسفي منه وجعله تابعا أو مقلدا وأنه لولا اليونان لما كان المسلمون ولولا أفلاطون وأرسطو لما كان الفارابي ووابن سينا، عبقرية الفارابي السياسية تقوم على جمعه بين التراث اليوناني خاصة عند أفلاطون وأرسطو وبين التراث الاسلامي متمثلا في الدولة الاسلامية ومثلها وشريعتها المثالية، قدم نموذجا متميزا للاتصال الحضاري بين القديم والحديث عبر العصور خاصة في مجال الفكر ونظم الحكم، إن كلا من العالمين الالهي والسياسي يشغل مسألة واحدة ألا وهي البحث عن السعادة التي هي أصلا هدف وجود الانسان في الحياة يصح الفارابي قائلا "إن السعادة التي يمثلها الإنسان ويشعر بها إنما تحصل بالقوة الناطقة النظرية (العقلية) وليس بشيء آخر من سائر القوى الأخرى وذلك إذا أستعمل المبادئ والمعارف الأولى التي أعطاها إياه العقل الفعال للمزيد انظر: ابراهيم مذكور، **أبونصر الفارابي**، في الذكرى الألفية لوفاته، بدون طبعة (الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983)، ص 338. وأيضا أنظر: الفارابي، **السياسة المدنية**، الملقب ببادئ الموجودات ط2 (بيروت، لبنان، دار المشرق، 1993)، ص 72.

⁶³ محمد المصباحي، "التحالف بين الفلسفة والدين بوصفه منعرجا

لئزمة الحدائة عند ليوشتراوس"، **مجلة الفكر العربي المعاصر**، مجلة فكرية متنقلة تصدر عن دار أو مركز الانماء القومي، بيروت، لبنان باريس 2009، العدد 148، 149، ص 24-ص 25.

⁶⁴ عبد الغفار مكاي، **لم الفلسفة**، ص 101.

⁴⁵ جان توشار، **تاريخ الفكر السياسي**، تر: علي مقلد، ط2 (بيروت،

لبنان، الدار العالمية للطباعة والنشر 1912)، ص 36.

***** لقد شهد الفكر السياسي قمة نضجة على يد أرسطو كما هو الحال في معظم الجوانب الفلسفية والعلمية الأخرى حيث أسس لعلم وفلسفة السياسة، فاحتوى كتابه **السياسة** على مزيج من النظريات السياسية المبنية على تحليلات للواقع السياسي للدول وللنظم السياسية التي عاصرها وفي نفس الوقت احتوى على رؤية أرسطو لما ينبغي أن يكون عليه الحال في النظام السياسي الأمثل، حيث قدم أرسطو صورة مثلى لدولة المدنية الفاضلة تضاهي تلك الصورة التي قدمها أستاذه أفلاطون.

⁴⁶ بتراند راسل، **تاريخ الفلسفة الغربية، الكتاب الأول**، الفلسفة القديمة، 295.

⁴⁷ نقلا عن بتراند راسل، **تاريخ الفلسفة الغربية**، ص 298.

⁴⁸ المرجع نفسه، ص 264.

⁴⁹ ولترستريس، **تاريخ الفلسفة اليونانية**، ص 262.

⁵⁰ أرسطو، **السياسة**، ص 96.

⁵¹ المصدر نفسه، ص 95.

⁵² المصدر نفسه، ص 110.

⁵³ محمد علي أوريان، **تاريخ الفكر الفلسفي، الجزء الثاني**، بدون

طبعة (الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية بدون تاريخ نشر) ص 23.

⁵⁴ ماجد فخري، **تاريخ الفلسفة اليونانية من طاليس إلى أفلاطون**،

ط1 (بيروت، لبنان، دار العلم للملايين، 1991)، ص 146.

⁵⁵ أرسطو، **السياسة**، ص 97.

⁵⁶ أميرة حلبي مطر، **الفلسفة اليونانية تاريخها ومشكلاتها**،

ط1 (القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1991)، ص 330.

⁵⁷ أرسطو، **الأخلاق إلى نيكوماخوس**، تر: أحمد لطفي السيد، الجزء

الأول، بدون طبعة (القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، 1934) ص

171.

⁵⁸ إمام عبد الفتاح إمام، **الأخلاق والسياسة**، دراسة في فلسفة الحكم،

بدون طبعة (القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2001)، ص 174.

⁵⁹ المرجع نفسه، ص 178.

⁶⁰ عبد الغفار مكاي، **لم الفلسفة**، بدون طبعة (مصر، الاسكندرية،

منشأة المعارف، 1981)، ص 57.

⁶¹ جان بيار فرنان، **أصول الفكر اليوناني**، تر: سليم حداد، المؤسسة

الجامعية للدراسات، ط1 (بيروت، لبنان 1987)، ص 119.

***** توماس هوبز (1588-1679) عالم رياضيات وفيلسوف

انجليزي هو أحد مؤسسي الفلسفة السياسية، اشتغل بالفلسفة والأخلاق والتاريخ، كان فقها قانونيا ساهم بشكل كبير في بلورة الكثير من الأطروحات التي تميز بها القرن السابع عشر، عرف بمساهمته في التأسيس لكثير من المفاهيم على رأسها مفهوم العقد الاجتماعي ومفهوم الحق الطبيعي

***** رولز (1921-2002) كان فيلسوفا أخلاقيا وسياسيا من أهم

مؤلفاته نظرية العدالة، يعتبر من منظري ومؤسسي ليبرالية اجتماعية.